الديمقراطية الصحيحة

تسوى بين الجميع فى فرص النجاح

بقلم الأستاذ س . ق

تذهب بعض المذاهب المتطرفة إلى محاولة التسوية بين جميع الطبقات وجميع الأفراد ؛ فتصطدم بعقبة طبيعية لاسبيل إلى التغلب عليها ، وهى أن الناس جميعا ليسوا متساوين فى مواهبهم وقواهم الطبيعية ، فلا سبيل إذن للتسوية بينهم تسوية تامة فى مظاهر حياتهم الاقتصادية ، وكل عمل ضد الطبيعة مقضى عليه بالفشل والبوار .

أما الديمقراطية فلا تحاول هذه المحاولة الفاشلة ، ولكنها تعنى بتحقيق نوع آخر من المساواة بين أهل الوطن الواحد ، يزيل ما فى نفوس المتخلفين من حقد على السابقين فى ميادين الحياة ، وتمتاز به عن الدكتاتورية والبيرقراطية وعن المذاهب المتطرفة جميعا . تلك هى المساواة بين الجميع فى فرص النجاح ، بإعطاء كل فرد فرصة يظهر فيها مواهبه ، ويتقدم ويرقى بلا عائق من البيئة المحيطة به ، وبغير أن يقف مستوى طبقته أو بيئته دون ارتقائه أرفع المناصب ، ومنها رياسة الجمهورية فى بلد كالولايات المتحدة .

هذه السمة هى أولى سمات الديمقراطية ، وليس الدستور أو الحكم البرلمانى أو القوانين المنظمة لها إلا مظاهر لا تبلغ فى قيمتها الحقيقية ولا فى تقديرها عند الشعب ما تبلغه هذه السمة من التحقيق العملى لأغراض الديمقراطية الصحيحة ، والتى لا يعدلها فى هذا إلا المسئولية الوزارية وكون الشعب مصدر السلطات وشعوره بالسيطرة الحقيقية على تسيير دفة الشؤون العامة .

ومعنى التسوية بين الجميع فى فرص النجاح أن تتيح لكل فرد أسلحة النضال العامة وتزيل من أمامه العقبات المصطنعة من العرف والعادة ، وتجعل له الحق فى تولى كل عمل تهيئه له ثقافته واستعداده .

فالصحة حق طبيعى لكل فرد ، والتعليم إلى درجة خاصة حق من حقوقه كذلك وتولى المناصب والأعمال العامة والرقى فيها بمحض الكفاءة والجدارة حق ثالث معترف به . . . وهكذا .

وهذه هى التسوية المعقولة التى لا تعارض الطبيعة ولا الدين ، وهى فى الوقت ذاته واقية من المذاهب المتطرفة ، لأنها تطمئن الأفراد والجماعات على أنهم سينجحون وينالون نصيبهم بكدهم واجتهادهم ، وأن ليس هناك أمامهم من الحواجز والقيود ما يستدعى الحركات العنيفة لإزالته وتحطيمه .

* * *

وهنا نسأل : ما نصيبنا نحن فى مصر من هذه السمة الأصيلة فى الحياة الديمقراطية ؟

لدينا دستور كأرقى الدساتير ، وحكم نيابى منظم باللوائح والقوانين . ومن الوجهة النظرية ليس هناك ما يحول دون فرد وتولى أرفع مناصب الدولة وهى رياسة الحكومة ، أو دون تولى عمل من الأعمال الخاصة أو العامة فى حدود القانون .

ولكن الواقع غير هذه المظاهر ذلك أن وسائل النجاح فى الحياة ليست مهيأة للجميع ، على الرغم من أن المصريين متساوون جميعا أمام القانون ، وأمام نظم التوظيف والعمل الخاص والعام .

فالصحة التى هى حق طبيعى لكل فرد قد حرمتها ملايين كثيرة لأسباب لا يد لهم فيها ولا قدرة لهم على دفعها — والصحة أولى وسائل النجاح العملى فى الحياة كما تقدم — ذلك أن الفقر وانحطاط مستوى الدخل قد حرم الملايين التغذية الصحية المناسبة والمسكن الصحى اللائق والعلاج الضرورى فى حالة المرض ، كما أن نظام الرى والصرف الذى لم تلحظ فيه الناحية الصحية قد نقل جراثيم الأمراض المتوطنة إلى كل بقعة وصلت اليها المشروعات .

والتعليم الى درجة خاصة — وهو حق لكل فرد فى النظام الديموقراطى وهو كذلك وسيلة قوية من وسائل النجاح — قد حرمته الملايين أيضا بحكم الفقر وعدم القدرة على أداء نفقات التعليم ؛ أما التعليم الالزامى فلم يعم حتى اليوم ، وهو كذلك — باعتراف وزارة المعارف — لم يفلح فى مهمته ، ولو أفلح لبقى مع ذلك قاصرا عن الوصول بالمتعلم الى درجة تمكنه من الكفاح ، كما هو شأن التعليم العام فى انجلترا الذى يقرب من التعليم الثانوى عندنا وهو هناك بالمجان لكل من أراد ، أو التعليم الابتدائى والثانوى فى فرنسا وهو بالمجان أيضا .

كذلك يجوز أن نضيف الى مظاهر عدم التسوية فى الفرص بين الجميع أشياء ثانوية أقل شأنا من الصحة ومن التعليم ، مثل ما هو مقرر من تفضيل أبناء بعض الموظفين فى القبول بالمدارس والمناصب على جميع المتقدمين إليها كأبناء الضباط فى الحربية والبوليس وأبناء المستشارين الملكيين فى أقلام القضايا . فهذا امتياز ينافى روح الديموقراطية .

ولا أحب أن أضيف الى ما تقدم مظهر المحسوبية فى التوظيف والترقية ، وإهمال الكفاءات والمواهب ؛ فذلك مظهر كريه يجب القضاء عليه سواء فى النظام الديمقراطى أوسواه

من النظم ، وهو عيب من عيوب الخلق ، قبل أن يكون عيبا من عيوب النظم . ولكن يجب أن يحسب حسابه على كل حال . ففى بعض العهود كان نظام المحسوبية هو الأصل ونظام المساواة هو الاستثناء !

والآن نرجع الى حق الصحة وحق التعليم وحرمان ملايين فى مصر منهما ، مما يجعل المساواة فى الفرص معدومة تقريبا ، ويجعل النجاح فى الحياة العامة وقفا على فريق دون فريق ، ويرجع بنا الى الحكم البيروقراطى فى صورة من صوره .

فى انجلترا — كما قلت — يمكن كل فرد من التعليم العام بالمجان ، كما يمكن كل فرد من التمتع بالصحة العامة بسبب ارتفاع الدخل الفردى والتغذية الصحية ، وبسبب آخر هو وجود المستشفى المهيأ لقبول كل مريض يفد اليه وتقديم العلاج الوافى الصحيح له بالمجان فى المدينة والقرية على السواء .

وهل يستطاع فى انجلترا مالا يستطاع فى مصر ؟

قد يكون هذا صحيحا الى حد ما — فالدخل الفردى والقومى فى انجلترا مرتفع جدا بالنسبة لمثله فى مصر ، ولكن هذا لا يجعل من المستحيل أن نأخذ ببعض الأسباب ، وليس الذى ينقصنا هو هذا وحده ، بل ينقصنا أن نحس إحساسا صادقا بآلام الفقراء ، وأن تتغلغل الروح الديمقراطية فى دمائنا كتغلغلها فى نظمنا وقوانيننا ومظاهرنا .

فى انجلترا يتاح التعليم العام للجميع ، وتتاح المستشفيات الكاملة والعلاج الصحيح للجميع ، وتتاح التغذية الصحية والمسكن المناسب للجميع ، لأن السعداء يشاركون المحرومين ويتضامنون معهم فى الحياة .

هذا هو العامل الرئيسى الأول . فهناك الضرائب المتدرجة بنسبة الدخل ، وهناك التخفيف فى الضرائب على الضروريات وعلى السلع بوجه عام لأنها الضرائب التى يدفعها المستهلكون بصفة غير مباشرة ، مع التشديد فى الضرائب المباشرة على رءوس الأموال التى تدفعها طبقات خاصة .

فهذا التعليم العام المباح للجميع ، وهذه المستشفيات المجانية التى لا تفترق فى شىء عن المستشفيات الخاصة ، إنما تنفق عليها الحكومة والهيئات البلدية والقروية من تلك الضرائب المتدرجة التى يؤدى الفقراء أقلها والأغنياء أكثرها ، فيتحقق بذلك معنى التضامن الاجتماعى بين الطبقات والأفراد .

حقا إن مستوى الضرائب فى انجلترا مرتفع عما فى مصر بالنسبة للفقراء والأغنياء على السواء ، ولكن هذا الارتفاع بالنسبة للأولين ظاهرى فقط ، ذلك أنهم يستردون ما يدفعونه

ويزيدون عليه ، بإعفاء أبنائهم من النفقات فى التعليم العام ، وبتحللهم من نفقات العلاج لكل فرد فيهم إذ يجدون فى المستشفى المجانى من العناية ما يجده الأغنياء فى مستشفياتهم الفخمة .

ولنضرب لذلك مثلا : موظف فى مصر يتقاضى مائة وعشرين جنيها فى السنة ، فيؤدى عنها ضريبة نحو خمسة جنيهات فى العام . ويؤدى نفقات تعليم لولدين فى المدارس الابتدائية عشرين جنيها فى السنة ويستشفى هو وأفراد أسرته الأربعة بنحو عشرة جنيهات فى العام فالمجموع نحو خمسة وثلاثين جنيها بينما مثيله فى انجلترا يؤدى ضريبة دخل مرتفعة تصل إلى نحو اثنى عشر جنيها ، ولكنه يعلم ولديه ويستشفى هو وأفراد أسرته بالمجان !

لماذا ؟ لأن زميله ذا الدخل العالى قد تضامن معه من حيث لا يشعر وبدون مساس بالنظام الاجتماعى المقرر ، حينما أدى ضريبة دخل مرتفعة لم تؤثر كثيرا فى موارده ومستوى حياته .

وهناك سبب آخر غير الضرائب المتدرجة مبعثه كذلك الشعور الديمقراطى الصحيح والعراقة فى النظام النيابى ، ذلك هو تقديم المشروعات المتعلقة بصحة الشعب وتعليمه على جميع المشروعات الأخرى ، فمشروع كمشروع " المراكز الاجتماعية " مثلا ومشروعات " مياه الشرب النقى " ومشروع " تجديد القرية " وسواها مما أجلناه عاما بعد عام ، لم يكن يستطاع تأجيله دورة برلمانية واحدة لو كان فى انجلترا أو أمريكا لأن الجمهور هناك هو السيد الأصيل !

* * *

والآن يجب أن نفكر تفكيرا جديا فى توطيد أركان النظام الديمقراطى فى مصر ، فهو نظام ناشئ وفى حاجة الى استكمال سماته الأولى . يجب أن نعمل جاهدين على تحقيق المساواة فى فرص النجاح بجعل الصحة والتعليم الأولى — لا الالزامى — على الأقل حقا للجميع .

أما الوسيلة لتوفير المال اللازم فقد بينتها فيما تقدم ، وهى لا تتحقق إلا إذا تحققت قبلها النية الصادقة فى التضامن الاجتماعى ، وإنقاذ هذه الملايين البشرية المعذبة ، وإتاحة الفرصة للجميع أن يكونوا أعضاء نافعين فى جسم الأمة . وإلا إذا صحت النية كذلك على توطيد أركان النظام الديمقراطى فى البلاد بروحه وحقيقته لا بمظاهره وأشكاله ما

س . ق